العدد أربعون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"آثر الرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية"

إعداد الباحثة:

ميسون لطفي الشباطات

العدد أربعون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك من وجهة نظر العاملين فيها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، ووزعت على عينة تم اختيارها عشوائية بلغت (100) موظف، وتم استرجاع (90) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بنسبة (90%) من مجموع الاستبانات الموزعة. واستخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية ضمن برنامج (SPSS)، وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1- أن مستوى تطبيق الرقابة الخارجية في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك جاء بدرجة مرتفعة.
2- أن المتوسطات الحسابية لتصورات المبحوثين لمستوى ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك، جاءت على المستوى الكلي بدرجة مرتفعة.
3- أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج أوصت الدراسة بضرورة اهتمام المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك بتحسين وتطوير طرق ترشيد الإنفاق؛ وذلك لما له من أهمية كبيرة في مساعدة المؤسسات الحكومية على مواجهة التحديات التي تقف عائق في طريق تحقيقها لأهدافها والمحافظة على الأموال العامة من الضياع.

المقدمة

يمثل ترشيد الإنفاق أهمية كبيرة للمؤسسات الحكومية الإسهام في حماية الأموال العامة من الضياع والسرقة، بالإضافة إلى أهميته في منع حدوث أخطاء أو إسراف أو تلاعب بالمال العام مما يؤثر سلبا على فعالية الأداء العام في المؤسسات الحكومية (حرارة، 2016). كما أن ترشيد الإنفاق الحكومي يعد من الضروريات الواجب التقيد بها في المؤسسات الحكومية على اعتبار أنه يمثل مجموع الأموال التي تحتفظ بها الحكومة لتحقيق التزاماتها ضمن تشريعات القانون (الرفاعي وآخرون، 2013).

بالإضافة إلى أن ترشيد الإنفاق يتطلب تحديد طرق استخدام الأموال العامة بدقة ومنهج موضوعي من خلال التركيز على بعض المجالات والقطاعات من خلال إستراتيجيات منطقية (يوسف، 2009). كما أن ترشيد الإنفاق يعبر عن مقدرة الحكومة على تحسين فاعلية الإنفاق بشكل يزداد معه قدرة الاقتصاد القومي مع ضرورة وجود قدرة تمويلية للحكومة على مواجهة الالتزامات الداخلية والخارجية (Bailey, 2002).

مما سبق نلاحظ أنه من الضروري ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية وحماية الأموال العامة، لذلك تناولت العديد من الدراسات موضوع ترشيد الإنفاق الحكومي والعوامل المؤثرة عليه، فقد أشار (كلاب، 2006) إلى أن الأعمال الرقابية للإدارة العليا واستقلاليتها يسهمان في حماية الأموال العامة وترشيد الإنفاق. كما أشار (قدودي، 2016) إلى أن التنمية الاقتصادية ومتطلباتها تؤثر على مستوى ترشيد الاتفاق الحكومي. وقد أكدت صبرينة (2014) على أن الموازنة العامة للدولة سواء في حالة العجز أو غيره تؤثر على الإنفاق الحكومي.

وتمثل الرقابة الخارجية مجموعة المؤسسات والهيئات والنقابات غير الحكومية التي تقوم بمراقبة الأنشطة والصفقات التي تقوم بها الحكومة (فاطنة، 2016). كما أن الرقابة الخارجية تعبر عن الجهة المسؤولة عن تطبيق عناصر الدقة والالتزام بصورة غير مباشرة

وبهدف محاربة التلاعبات والفساد في المؤسسات أجهزة الدولة والمال العام (خالدي، 2015). بالإضافة إلى أنها تعرف على أنها هيئة خارجة تعمل على مراقبة الوزارات والأسواق المالية ومجموعة متنوعة من القوانين بهدف منع الاحتكار والفساد والتلاعب وإهدار المال العام (حماد، 2005).

وتعرف الرقابة الخارجية إجرائيا بأنها العملية التي يتم من خلالها تقويم أداء المؤسسة ومراجعة بياناتها المالية وغير المالية وذلك بهدف التأكد من أن المؤسسة في الطريق الصحيح، كما أن الرقابة الخارجية تسهم في تقديم تقارير دورية الصناع القرار في المؤسسة مما يسهل عملية اتخاذ القرار الملائم. أما ترشيد الإنفاق فإنه يعرف إجرائيا على أنه المهام والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة من أجل التأكد من سلامة نظمها المحاسبية والمالية، من خلال مجموعة متنوعة من الضوابط والأدوات الرقابية، كما يمثل ترشيد الإنفاق التزام المؤسسة بالمعايير والقوانين المعمول بها والمتعلقة بترشيد الإنفاق الحكومي.

بالاعتماد على ما تم شرحه فإن هذه الدراسة تسعى لقياس أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية، لذلك فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن السؤال التالي: **ما أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية؟**

ومن أجل تحقيق هدف الدراسة فإنه سيتم تقسيمها إلى مجموعة من الأقسام من أجل تغطية موضوع الدراسة الحالية من كافة الجوانب، ففي الفصل الثاني سيتم التطرق للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية مع عرض فرضيات الدراسة، أما في الفصل الثالث فسيتم التطرق لمنهجية الدراسة وأدوات جمع البيانات وطرق تصميمها والتأكد من صحتها وسلامتها، أما في الفصل الرابع فسيتم تحليل بيانات الدراسة والتوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة

أجرت حرارة (2016) دراسة هدفت للكشف عن أثر فاعلية وكفاءة الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق في سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، ومن خلال استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي وجمع بيانات الدراسة باستخدام استبانة وزعت على عينة تضمنت (58) موظف، أظهرت النتائج أنه يوجد أثر لفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق في سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة، كما أنه يوجد أثر لكفاءة الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق في سلطة العقبة الاقتصادية الخاصة.

وقام الدوسري (2011) بدراسة أثر الرقابة المالية لديوان المحاسبة في دولة الكويت على المؤسسات العامة، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع الاستبيان على عينة تكونت من (150) موظف، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة المالية الديوان المحاسبة على أداء المؤسسات العامة الكويتية.

وقد أجرى العفاسي (2014) دراسة بهدف تقييم الدور الرقابي المالي والإداري لديوان المحاسبة في دولة الكويت على أداء الأجهزة الحكومية ماليا وإداريا، وتكونت عينة الدراسة من (200) موظف، ومن خلال تطبيق الأسلوب الميداني وتوزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة أظهرت النتائج أن ديوان المحاسبة الكويتي له دور كبير في مراقبة أداء المؤسسات الحكومية وترشيد الإنفاق المالي فيها.

وقد أشار خالد وحتاملة (2012) في دراستهما التي أجرياها على الجامعات الرسمية الاردنية من خلال توزيع استبانة الدراسة على (224) موظف، إلى أن رقابة الديون تشكل رقابة وقائية بدرجة متوسطة، وانه لا يوجد أي تحسن يطرأ على نوعية التقارير التي يقدمها ديوان المحاسبة. وقد أكد (Mumssen and Coady, 2016) في دراستهما التي أجروها في فرنسا على ضرورة مراقبة نشاطات

العدد أربعون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الإنفاق العام الحكومي والاهتمام بمراقبة طرق الإنفاق العام بشكل أكثر كفاءة وفاعلية، حيث قاما بدراسة واقع الإنفاق الحكومي في المؤسسات العامة بفرنسا وكيفية الحد منه من خلال تطبيق أساليب رقابية متنوعة. وفي دراسة أجراها (Maingi, 2016) بهدف التعرف إلى أثر الإنفاق الحكومي على التنمية الاقتصادية في كينيا أظهرت النتائج أن الإنفاق الحكومي يؤثر بشكل كبير على مستوى التنمية الاقتصادية في البلاد، كما أن هناك ضرورة لضبط وترشيد الإنفاق الحكومي بشكل يجعله أكثر كفاءة وفاعلية. وفي دراسة أجراها أبو دلبوح (2005) بهدف التعرف على تأثير أجهزة الرقابة المالية على الأداء المالي للمؤسسات العامة الأردنية، ومن خلال توزيع الاستبيان على عينة عشوائية بلغت (150) موظف توصلت الدراسة إلى وجود أثر للتشريعات وتأهيل الكوادر على الأداء المالي في المؤسسات العامة المستقلة، كما أن فاعلية الرقابة المالية تؤثر إيجابا في تقليل الانحرافات للنفقات الفعلية.

وقد أشار (Kanano, 2006) إلى أن هناك مجموعة متنوعة من المحددات المسؤولة عن الإنفاق الحكومي في دراسته التي أجراها في كينيا، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن الإنفاق الحكومي يتحدد بمستوى وجود رقابة حكومية داخلية فاعلة وذات كفاءة عالية بالإضافة إلى وجود رقابة خارجية من المؤسسات والهيئات غير الرسمية على مستوى الإنفاق الحكومي. وفي دراسة أجراها عوض الله (2010) هدفت إلى تفعيل دور المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية وتعزيز فعالية ذلك الدور في ترشيد الإنفاق في الوحدات الحكومية، ومن خلال إتباع المنهج الاستقرائي، وإتباع المنهج الوصفي في الاستبيان توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود ضوابط وقوانين للمراجعة الداخلية بصورة فاعلة يؤدى إلى ترشيد الإنفاق في الوحدات الحكومية، وكذلك التطبيق الفعال للوائح المالية والإدارية يساعد في تطور أداء المراجعة الداخلية.

وقد أكد عياش (2014) على أهمية وجود رقابة على الإنفاق العام في المؤسسات الحكومية، من خلال دراسته التي أجراها بهدف التعرف على آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، وقد تم مراجعة الإنفاق العام في المؤسسات الجزائرية خلال الفترة (2001–2014) وتوصلت الدراسة إلى أنه من الضروري زيادة مستوى الرقابة لما لها من أثر واضح على خفض الإنفاق العام.

H1: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05\geq\alpha$) للرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية الأردنية.

المنهجية والتصميم

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي سيعنى بالأدب النظري ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية وذلك في الكتب أو الدوريات العلمية، والمنهج الآخر البحث الميداني التحليلي وذلك من خلال إعداد قوائم الاستقصاء كأداة رئيسة لجمع البيانات.

العدد أربعون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك والبالغ عددهم (6327) موظف، ولأغراض المرحلة التجريبية تم توزيع (100) استبيان، وتم استرجاع (90) استبيان صالح للتحليل الإحصائي وبنسبة (90%) من مجموع الاستبانات الموزعة، والجدول رقم (1) يبين الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

المتغير	المستوى	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	دبلوم كلية المجتمع	17	18.9%
	بكالوريوس	47	52.2%
	دراسات عليا	26	28.9%
	المجموع	90	100%
الجنس	ذكر	70	77.8%
	انثى	20	22.2%
	المجموع	90	100%
الخبرة الوظيفية	5 سنوات وأقل	30	33.4%
	6–10 سنوات	40	44.4%
	11–15 سنة	12	13.3%
	أكثر من 16 سنة	8	8.9%
	المجموع	90	100%

أداة الدراسة

تم تطوير استبانة معتمدا على مقياس ليكرت الخماسي (Likert) المكون من خمس اختيارات تتراوح ما بين موافق تماما ولا أوافق أبدأ بوزن نسبي (1–5)، وقسمت الاستبانة إلى ثلاث مجموعات رئيسية، تختص الأولى بالبيانات الشخصية للمبحوثين، والثانية تضم مجموعة من الفقرات تتعلق بالمتغير المستقل (الرقابة الخارجية)، أما المجموعة الثالثة فتضم مجموعة من الفقرات تتعلق بالمتغير التابع (ترشيد الإنفاق).

صدق الأداة

تم عرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في جامعة مؤتة، حيث طلب إليهم إبداء رأيهم حول مدى ملائمة الاستبانة لمجال الدراسة، ومدى الانتماء للفقرات التي تندرج تحتها، ومدى وضوح الفقرات وسلامتها العلمية واللغوية، وإضافة أو حذف أو تعديل ما ترونه مناسبة، وقد جاءت تعديلات المحكمين مقتصرة على إعادة صياغة بعض الفقرات وحذف فقرة واحدة فقط، وقد تقيدت الباحثة بجميع تعديلات المحكمين.

ثبات الأداة

جرى التأكد من ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل الاتساق الداخلي بالاعتماد على معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha)، وقد تم استخراج معامل الاتساق الداخلي الأداة الدراسة من خلال توزيعها على عينة استطلاعية بلغت (10) موظفين تم اختيارهم عشوائيا والجدول رقم (2) يبين قيم معامل الثبات.

الجدول رقم (2) قيمة معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لكل متغيرات الدراسة

المتغير	الفقرات	كرونباخ ألفا
الرقابة الخارجية	1-11	0.77
ترشيد الإنفاق	12-20	0.75

تظهر البيانات في الجدول رقم (2) أن معامل ثبات متغير الرقابة الخارجية قد بلغت (0.77)، وفيما يتعلق بمعامل ثبات متغير ترشيد الإنفاق فقد بلغ (0.75)، وتعتبر مثل هذه القيم مقبولة لأغراض الدراسة الحالية.

الأساليب الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Spss.23) (Statistical package For Social Sciences).

مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive statistic Measures) لوصف خصائص عينة الدراسة بالنسب المئوية، والإجابة على أسئلة الدراسة وترتيب الأبعاد تنازليا.

تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لاختبار مدى صلاحية نموذج الدراسة، وتأثير المتغير المستقل، على المتغير التابع.

معيار الحكم

للحكم على درجة المتوسطات الحسابية تم الاعتماد على المدى وفقا للمعادلة الآتية:

المدى = (أعلى قيمة – أدنى قيمة) / المستويات

المدى = (5-1) /3 = 1.33

وبناء عليه:

تشير المتوسطات من (1 إلى أقل2.33) إلى درجة منخفضة.

تشير المتوسطات من (2.33) إلى أقل من (3.66) إلى درجة متوسطة.

تشير المتوسطات الأعلى من (3.66– 5) إلى درجة مرتفعة.

عرض النتائج

يتضمن هذا القسم عرضا مفصلا لنتائج الدراسة في ضوء سؤالها الرئيسي وفرضيتها المطروحة، والتي هدفت للكشف عن أثر الرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك، كما يتضمن مناقشة النتائج الدراسة وتفسيرها، وفيما يلي عرضا تفصيليا لنتائج الدراسة ومناقشتها.

أولا التحليل الوصفي

قامت الباحثة بإجراء اختبارات الإحصاء الوصفي والمتمثلة في (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) وذلك من أجل تحديد مستوى تطبيق الرقابة الخارجية في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك، وتحديد مستوى عمليات ترشيد الإنفاق المستخدمة من قبل المؤسسات الحكومية، كما أن الإحصاء الوصفي يفيد الدراسة في وصف متغيراتها من ناحية المستوى الحقيقي لكل متغير، وذلك من أجل تحديد ما إذا كان المستوى الموجود ملائم للمؤسسات الحكومية أم أنه يحتاج المزيد من التطوير والتحديث ليتلاءم مع متطلبات العمل في المؤسسات الحكومية، والجدول رقم (3) يبن نتائج ذلك.

جدول رقم (3) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المبحوثين لمستوى الرقابة الخارجية وترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى للمتوسط
الرقابة الخارجية	3.96	0.73	مرتفع
ترشيد الإنفاق	3.92	0.83	مرتفع

يبين الجدول رقم (3) أن المتوسطات الحسابية لتقديرات المبحوثين لمستوى الرقابة الخارجية في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك ككل جاءت بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي بلغ (3.96) وانحراف معياري (0.73)، كما تشير البيانات الواردة في الجدول أيضا أن المتوسطات الحسابية لتقديرات المبحوثين المستوى ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك ككل جاءت بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي بلغ (3.92) وانحراف معياري (0.83).

اختبار فرضية الدراسة

قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار الاختبار فرضية الدراسة قامت الباحثة بالتأكد من صلاحية النموذج لكل فرضية منفردة والجدول رقم (4) يوضح نتائج ذلك.

العدد أربعون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2022 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول رقم (4) نتائج تحليل التباين للانحدار (Analysis of variance) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار فرضيات الدراسة

المتغير التابع	المصدر	معامل التحديد R2	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى دلالة F
ترشيد الإنفاق ككل	الانحدار	0.873	47.177	47.177	281.518	**0.000
	الخطأ		14.747	0.168		

يوضح الجدول رقم (4) صلاحية نموذج اختبار فرضية الدراسة، بدلالة قيمة (F) المحسوبة ومستوى الدلالة المرافقة لها عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$)، حيث إن الرقابة الخارجية ككل تفسر (87.3%) من التباين في المتغير التابع الكلي (ترشيد الإنفاق)، وهذا يؤكد أثر الرقابة الخارجية في تفسير ترشيد الإنفاق، وبناء على ذلك نستطيع اختبار فرضية الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسة الأولى: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) للرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية الأردنية.

جدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغير المستقل الرقابة الخارجية في ترشيد الإنفاق

المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T المحسوبة	مستوى دلالة T
الرقابة الخارجية	0.991	0.059	0.873	16.779	*0.000

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)

يتضح من النتائج الإحصائية الواردة في الجدول رقم (5)، ومن متابعة معاملات (Beta)، واختبار (T) أن المتغير المستقل (الرقابة الخارجية) ذو تأثير في ترشيد الإنفاق، بدلالة معاملات (Beta) لهذا المتغير كما تظهر في الجدول وبدلالة ارتفاع قيم (T) المحسوبة عن قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$).

ومما سبق يتبين ما يلي: قبول الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على انه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) للرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية الأردنية من وجهة نظر مفردات عينة الدراسة.

مناقشة النتائج

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الرقابة الخارجية ككل جاء بدرجة مرتفعة، وهذا يدل على أن هناك اهتمام كبير وتطبيق فعلي للرقابة الخارجية بأنظمتها وأدواتها المتنوعة، حيث أن هناك اهتمام واضح وصريح من قبل الحكومة الأردنية لتفعيل أدوات الرقابة الخارجية بشكل كبير على المؤسسات الحكومية باختلاف أشكالها، كما تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن الرقابة الخارجية تتمثل بمجموعة متعددة من الجهات والهيئات التي تقوم برقابة خارجية منفصلة بشكل تام عن المؤسسات الحكومية، وهذا يدل على حجم الرقابة الخارجية التي تؤديها الهيئات العامة على المؤسسات الحكومية.

كما تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى الدور الكبير الذي تقوم به الهيئات والجهات العامة من رقابة على المؤسسات الحكومية لتطبيق المعايير والالتزام بالمعاملات والدقة، بالإضافة إلى تركيزها على محاربة الفساد والتلاعب المالي والإداري، مما يمثل أهمية كبيرة للمؤسسات الحكومية في تسيير عملياتها ومعاملاتها بصورة دقيقة ونزيهة بعيدة عن الشبهات.

وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى ترشيد الإنفاق جاء بدرجة مرتفعة، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى التعليمات الحكومية التي شددت وتشدد على ضرورة تخفيض النفقات الحكومية بكافة أشكالها وفي جميع المؤسسات الحكومية وذلك بهدف تقليل الدين العام والميزانية، كما تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى التشريعات الحكومية التي ركزت على أهمية تخفيض النفقات ومحاولة استغلال الموارد المتوفرة بصورة أكثر فاعلية وكفاءة مما يؤدي إلى ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية.

كما تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن حجم الميزانيات المتوفرة للمؤسسات الحكومية قليلة وليست بالمستوى المطلوب لتنفيذ كافة الأنشطة والمهام، وبالتالي فإن المؤسسات الحكومية تسعى لترشيد إنفاقها وتخفيض حجم النفقات الغير ضرورية من أجل توفير أموال لإجراء الأنشطة والمهام الموكلة إليها سواء على المستوى المحلي أو الوطني.

كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك، وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى الدور الكبير الذي تقوم به الجهات والهيئات العامة في الرقابة الخارجية على المؤسسات الحكومية، حيث أن هذه الهيئات تعمل على منع التلاعب والفساد بشقيه الإداري والمالي في المؤسسات الحكومية، من خلال مجموعة من الإجراءات والتعليمات الصارمة التي توفر بيئة عمل نزيهة ودقيقة لا يمكن أن يحدث فيها إسراف في النفقات بشكل غير ضروري.

بالإضافة إلى أن الباحثة تعزو هذه النتيجة إلى أهمية العمل الذي تقوم به الهيئات العامة في الرقابة الخارجية على عمل المؤسسات الحكومية وإشرافها على القوانين المختلفة كقانون منع الاحتكار وقانون تشجيع المنافسة، كما أنها تعمل على محاربة الضبابية وعدم الوضوح في عملية اتخاذ القرارات وهذا بدوره ما يؤدي إلى حماية المؤسسات الحكومية والأموال العامة من الضياع أو صرفها بطرق غير صحيحة وليست ذات فائدة، وكل هذا يؤثر إيجابا على عملية ترشيد الإنفاق التي تتبعها الحكومة الأردني في كافة مؤسساتها وهيئاتها.

كما تعزو الباحثة وجود أثر إيجابي للرقابة الخارجية على ترشيد الإنفاق في المؤسسات الحكومية إلى ما توفره الرقابة الخارجية من معلومات حقيقية ومفصلة عن الوضع الفعلي للمؤسسة مما يسهم في اتخاذ قرارات ذات فاعلية وكفاءة، كما أن الرقابة الخارجية تساعد المؤسسات الحكومية على ضمنا سلامة وصحة البيانات المالية وقوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية المستخدم في المؤسسة، بالإضافة إلى ما تقدمه الرقابة الخارجية من تحديد لمواطن الضعف ومحاولة معالجتها، كل هذا يسهم في مساعدة المؤسسات الحكومية على التوجه للطريق الصحيح وخفض النفقات والحد من التلاعب والفساد الإداري والمالي.

التوصيات

بالاعتماد على ما تم التوصل إليه من نتائج، توصي الدراسة بما يأتي:

- عقد دورات وندوات تثقيفية للعاملين في المؤسسات الحكومية حول أهمية الرقابة الخارجية ودورها في حماية الأموال العامة وترشيد الإنفاق والحد من الفساد الإداري والمالي.
- ضرورة اهتمام المؤسسات الحكومية في محافظة الكرك بتحسين وتطوير طرق ترشيد الإنفاق؛ وذلك لما له من أهمية كبيرة في مساعدة المؤسسات الحكومية على مواجهة التحديات التي تقف عائق في طريق تحقيقها لأهدافها والمحافظة على الأموال العامة من الضياع.
- إجراء المزيد من الدراسات حول موضوع الرقابة الخارجية وربطها في متغيرات أخرى كتأثيرها على الرقابة الداخلية وأداء المؤسسات الحكومية.

المراجع

المراجع العربية

أبو دلبوح، وليد (2005). أثر فاعلية الرقابة المالية على الأداء المالي للمؤسسات العامة المستقلة الأردنية. رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.

حرارة، ساجدة (2016). أثر كفاءة وفاعلية الرقابة المالية على ترشيد الإنفاق دراسة حالة (سلطة منطقة العقبة الإقتصادية الخاصة). رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

خالد، مرعي والحتاملة، أريج (2012). الدور الرقابي لديوان المحاسبة وفاعليته في الجامعات الرسمية الأردنية. مجلة المنارة، 19 (2).

خالدي، عثمان (2015). دور الرقابة المصرفية الداخلية والخارجية في تحسين الأداء داخل البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك التجارية. رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، الجزائر.

الدوسري، مبارك (2011). تقييم أثر الرقابة المالية التي يمارسها ديوان المحاسبة على المؤسسات العامة في دولة الكويت. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الرفاعي، خليل.، وشاح، سليمان ووشاح محمود (2013). مبادئ المحاسبة الحكومية، ط1، عمان: دار تسنيم للنشر والتوزيع.

صبرينة، كردوي (2014). ترشيد الانفاق العام ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في الإقتصاد الإسلامي. أطروحة دكتوراة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

عوض الله، أحمد (2010). المراجعة الداخلية ودورها في ضبط وترشيد الانفاق في الوحدات الحكومية. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، السودان.

عياش، بلعاطل (2014). آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر (2001-2014). ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014.

كلاب، سعيد (2006). واقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي. ط2، غزة: مكتبة الجامعة.

يوسف، محمد (2009). مبدأ ترشيد النفقات العامة. الموسوعة العربية، مجلد 449.

English Reference:

Bailey, S.J. (2002). Causes of government expenditure growth: A survey of the U.S evidence. Journal of Public Economics, 28, 359-82.

Kanano, A. (2006). Determinants of public expenditure growth in Kenya. Master thesis, University of Nairobi, Kenya.

Maingi, J. (2017). The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in Kenya: 1963-2008. Advances in Economics and Business 5(12): 635-662.

Mumssen, C & Coady, D. (2016). From Containment to Rationalization: Increasing Public Expenditure Efficiency in France. Prepared by Jean-Jacques Hallaert (EUR) and Maximilien Queyranne (FAD).

"THE IMPACT OF EXTERNAL OVERSIGHT ON RATIONALIZING SPENDING IN GOVERNMENT INSTITUTIONS"

Researcher:

Maysoun Loutfi Alshabatat

Abstract:

The study aimed to measure the impact of external oversight on rationalizing spending in government institutions in Karak Governorate from the point of view of its employees. A valid questionnaire for statistical analysis by (90%) of the total distributed questionnaires. The study used a set of statistical methods within the (SPSS) program, and after analyzing the data, the study reached a set of results, the most important of which are:

1- The level of application of external oversight in government institutions in Karak governorate came to a high degree.

2- The arithmetic averages of the respondents' perceptions of the level of rationalization of spending in government institutions in Karak governorate came at the overall level to a high degree.

3- There is a statistically significant effect at the significance level ($\alpha \leq 0.05$) of external control on the rationalization of spending in government institutions.

The study recommended the need for government institutions in the Karak governorate to improve and develop ways to rationalize spending. This is because of its great importance in helping government institutions to face the challenges that stand in the way of achieving their goals and preserving public funds from wastage.